مجلة الجامعة القاسمية

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

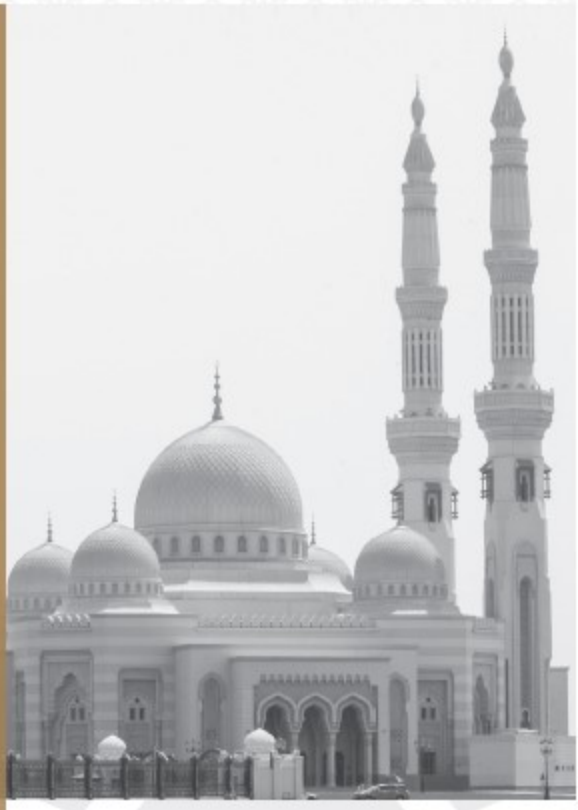

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

المجلد: 5، العدد: 2

جمادى الآخرة 1447 هـ / ديسمبر 2025م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات: 2788-5526

AQU Journal of Shari'a Sciences and Islamic Studies, Vol. 5 No. 2, pp. 271-320 (Dec.2025)
DOI:10.52747/aqujssis.5.2.453
E-ISSN 2788-5534 / ISSN 2788-5526

المصطلح النّحوي واللفظ الإعرابي في ميزان التأدب مع الذات الإلهية والقرآن الكريم: دراسة نقدية مع مقترح بديل

GRAMMATICAL AND SYNTACTIC TERMINOLOGY IN THE CONTEXT OF REVERENCE TOWARD THE DIVINE AND THE QUR'ĀN: A CRITICAL STUDY WITH A PROPOSED ALTERNATIVE(1)

محمد عبد الرحيم مطيع العواضي

جامعة الرازي، صنعاء، الجامعة الوطنية، صنعاء

يوسف محمد صبحي المعاني

جامعة جميرا، دبي، الإمارات العربية المتحدة

Mohammed Abdulrahim Mutee' Al-'Awadhi
Al-Razi University, Sanaa, Yemen;
Al-Wataniya University, Sanaa, Yemen

Yousef Mohammed Subhi Al-Mi'ani
Jumeira *University, Dubai, UAE*

(1) Article received: June 2025; article accepted: August 2025

الملخص:

يدرس البحث الألفاظ الإعرابية والمصطلحات النحوية المتعلقة بالذات الإلهية والقرآن الكريم، ومدى مراعاة النحاة التأدب في إطلاق تلك الألفاظ، وقد انطلق من إشكالية وجود ألفاظ إعرابية يمس إطلاقها جانب التأدب مع الله تعالى. وقد تبين من خلاله اختلاف ألفاظ النحاة في ألفاظهم الإعرابية المتعلقة بالذات الإلهية والقرآن الكريم؛ إذ راعى بعضهم هذا الأمر، وتجاوز آخرون دون مراعاة؛ معللين ذلك بوقوع الإعراب على اللفظ دون الذات، لكن تعليلهم لا يرفع الإشكال لاسيما عند المبتدئين في التعلم ومَن على شاكلتهم، وخلص البحث- أيضًا- إلى تعيين ألفاظ مقترحة تراعي التأدب مع الذات الإلهية، واعتماد ما وافق التأدب مما اختاره بعض النحاة، والتزام تلك الألفاظ في التأليف والتعليم والإعراب.

Abstract:

This study examines inflectional expressions and grammatical terminology related to the Divine Essence and the Qur'ān, with a focus on the extent to which grammarians observe reverence in their usage. It addresses the issue of certain inflectional expressions whose articulation may impinge upon proper decorum toward God. The study reveals variations among grammarians in their treatment of expressions pertaining to the Divine Essence and the Qur'ān: some observed reverence, while others overlooked it, justifying their approach by claiming that inflection applies to the word rather than to the Divine Essence. However, this justification does not fully resolve the issue, particularly for beginners in learning and those of similar standing. The study also proposes alternative expressions that respect reverence toward the Divine Essence, endorses the adoption of expressions already consistent with such reverence as selected by some grammarians, and recommends adherence

to these expressions in composition, teaching, and grammatical analysis.

الكلمات المفتاحية: المصطلحات النحوية؛ الألفاظ الإعرابية؛ التأدب؛ النحاة؛ الذات الإلهية.

Keywords: Grammatical terminology; Syntactic expressions; Reverence; Grammarians; Divine Essence.

المقدمة

تُعَدّ المصطلحات النحوية والألفاظ الإعرابية جزءًا أساسًا من البناء اللغوي الذي اعتمده النحاة في توصيف الظواهر اللغوية وضبط قواعد الإعراب. وقد جرى الاصطلاح على كثير من هذه الألفاظ دون النظر إلى مدى انسجامها مع مقتضيات التأدب اللغوي، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالذات الإلهية أو القرآن الكريم. ومن هنا، يطرح هذا البحث إشكالية تتعلق ببعض المصطلحات النحوية والألفاظ الإعرابية المستخدمة في الإعراب، ومدى توافقها مع مقام التأدب في حق الذات الإلهية والنصوص القرآنية، مع محاولة تقديم بدائل مصطلحية أكثر ملاءمة.

إشكالية البحث:

ينطلق البحث من السؤال الرئيس، وهو ما مدى توافق بعض الألفاظ الإعرابية الشائعة مع مقام التأدب مع الذات الإلهية والقرآن الكريم؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أبرز المصطلحات النحوية والألفاظ الإعرابية الشائعة التي قد يتنافى إطلاقها مع مقام التأدب مع الذات الإلهية والقرآن الكريم؟
2. ما موقف النحاة من هذه المصطلحات؟ وهل توجد إشارات إلى معايير التأدب في وضع المصطلحات النحوية؟
3. ما الألفاظ المقترحة التي تحقق الدقة العلمية، وتراعي مقام التأدب مع الذات الإلهية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الغاية الرئيسة المتمثلة في:

تحليل المصطلحات النحوية والألفاظ الإعرابية الأكثر شهرة على ألسنة المعربين، وتحليل مدى توافقها مع مقتضيات التأدب مع الذات الإلهية والقرآن الكريم، واقتراح بدائل مناسبة عند الحاجة.

ويندرج تحت هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

1. تحديد أبرز المصطلحات النحوية والألفاظ الإعرابية التي قد تكون محل إشكال.
2. دراسة موقف النحاة من هذه المصطلحات، وتحليل مدى مراعاتهم لمقتضيات التأدب.
3. اقتراح بديل لمصطلحات وعبارات تحقق التوازن بين الدقة العلمية والتأدب مع الذات الإلهية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول قضية لغوية دقيقة تتعلق بمدى توافق بعض المصطلحات النحوية مع مقام التأدب مع الذات الإلهية والقرآن الكريم، وهي مسألة لم تحظَ بالبحث المستقل الكافي. كما يهدف البحث إلى تقديم مقترح بديل لبعض هذه المصطلحات، مما يسهم في تجديد اللفظ الإعرابي، بما يحافظ على المدلول النحوي والقيم الأدبية.

حدود البحث:

أشهر الألفاظ الإعرابية والمصطلحات النحوية، المتداولة على ألسن المعربين، في التداول الإعرابي والتعليمي–فيما يظهر للباحثَين–التي يمس إطلاقُها الأدبَ مع الذات الإلهية والقرآن الكريم، ومناقشة مدى مراعاة النحاة لهذا الأمر، ووضع مقترح بديل لما لم يضبط منها في الدراسات السابقة، والإقرار بما هو مضبوط، وذلك في تسعة مواضع موزعة بين الأسماء والأفعال والحروف.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة–فيما اطلعت وبحثت في المكتبات والمواقع الالكترونية– المتعلق بإعراب أسماء الله تعالى والتأدب مع الله هي: – (إعراب أسماء الله وصفاته وما يتعلق بذاته عز وجل: ضوابط وآداب) للدكتور عبد العزيز الجهني، كلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية. تناول البحث الضوابط النحوية واللغوية التي يجب مراعاتها عند

إعراب الأسماء والصفات الإلهية، مع التركيز على الجانب التأدبي في التعامل مع النصوص الشرعية.

–مراعاة الأدب مع الله في الإعراب عند النحاة، د. عبد الرحيم بوقطة، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية–الجزائر، المجلد13، رقم2، 2017م. أصَّل فيه لمراعاة الأدب مع الله، وأشار إلى مظاهر من أدب النحاة في إعرابهم بعض الألفاظ والتراكيب.

– التأدب مع القرآن الكريم في الدرس النحوي، أحمد بن محمد الزهراني، بحث منشور بمجلة الجامعة الإسلامية للغة العربية والعلوم الاجتماعية، المجلد3، العدد5، 2019م. توصل إلى ضوابط ومعايير ينبغي مراعاتها مع القرآن الكريم، وأن معايير التأدب مع القرآن الكريم في الدرس النحوي تتمحور في الاستدلال به وبقراءاته، وبيان مكانته في الاستدلال، وإتقان ضوابط الاختيار الإعرابي في توجيهه.

– التأدب في الإعراب، أحمد بن عبد اللطيف العرفج، بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية بنين، مصر، المجلد5، العدد 24، 2020م. تناول وجوب الأدب مع الله في ألفاظ الإعراب، وناقش التأدب مع الله فيما يطلق عليه بالأمر والنهي، والتأدب مع القرآن فناقش ما يطلق عليه بالزائد، وغيرها.

– تأدب النحاة مع الله عز وجل، خالد خالد، ومصعب محمد، بحث منشور بمجلة Artuklu Akademi، المجلد 2، العدد 7، 2020م. تناول تأدب النحويين في الألفاظ الإعرابية، واستعرض أمثلة ذلك، وهي تأخر متعلق الجار والمجرور مؤخر على لفظ الجلالة، وما يطلق عليه بالأمر والنهي، واشتقاق لفظ الجلالة، وعسى ولعل من الله، وظرف اللغو، ونائب الفاعل، والزائد، والاستفهام من الله، والبدل والمطابق، والعطف على التوهم.

– الصنعة النحوية والتأدب مع الله؛ دراسة في المظاهر والآثار، عادل فائز، بحث منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد5، العدد 22، 2021م. تناول مظاهر تعظيم الله تعالى في بعض تنظيرات النحاة، واقتصر فيه على الأمر والنهي، وبدل الغلط، ثم ناقش

وجوها في الإعراب، وهي: وجه رفع المضارع في قوله: (فتصبحُ الأرض مخضرة)، ووجه النصب في قوله: (أو يرسل)، والكسر والفتح في همزة (إن) من قوله: (وما يشعركم أنها).

– لفظ الجلالة خصائص وأحكام، دراسة لغوية، د. حسن السنوسي الشريف، وحسين الهادي الشريف، بحث منشور بمجلة الجامعة الأسمرية للعلوم الشرعية والإنسانية، ليبيا، المجلد34، العدد 2، 2021م. تناول خصائص لفظ الجلالة اللغوية، وناقش الجدل في إطلاق لفظ الذات على الله تعالى، وبعض الخلافات النحوية فيما يخص لفظ الجلالة، وأنه لا ينبغي أن يعامل لفظ الجلالة في الإعراب كغيره.

– تأدب النحاة مع الله عز وجل في مصطلحاتهم واستعمالاتهم، عبد الله بن محمود فجال، بحث منشور مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد2، العدد 39، 2023م. تناول إعراب أسماء الله تعالى؛ الرفع على المدح، والنصب على التعظيم، وعدم تصغيرها وترخيمها وتثنيتها وجمعها، وما دل على الدعاء والطلب. ودرس ما يطلق عليه بالزائد في القرآن، وصيغ المبالغة فيه، ومقصود الألفاظ الأعجمية فيه.

فهذه الدراسات على أهميتها ومكانتها، فقد اختص بعضها واقتصر على أسماء الله وصفاته، ولفظ الجلالة وما اتصل به من اشتقاق ومنع تثنيته وجمعه وغير ذلك، وأما الأخرى فصلتها ببحثنا قوية؛ إلا أنها انطلقت من أن ألفاظ النحاة تراعي مقام الأدب مع الله، وسردت لذلك صوراً وأمثلة، ولم تتعرض للفظ الذي قُصد به التأدب مع الله فمررته دون نقد. الأمر الذي يستدعي التوقف عنده بالدراسة والنظر؛ أي: دراسة ألفاظ النحاة المختلفة، مع إمعان النظر في الألفاظ التي قصد بها التأدب مع الله، فمنها محل نظر، كما سيأتي في (نائب الفاعل) إذ أُطلق عليه مراعاة للأدب (مفعول/اسم لما لم يسم فاعله) وما اعتراه من اعتراضات، وربما ناقشت ألفاظاً لم تشتهر في الإعراب عند تعليم النحو، لذا فإن بحثنا سيستعرض أشهر الألفاظ الإعرابية والمصطلحات النحوية، المتداولة على ألسن المعربين، وعرض أشهر أقوال النحويين فيها، ومدى مراعاة الأدب فيها من عدمه، ومناقشتها، واعتماد ما وافق الأدب منها، أو اقتراح لفظ أكثر مراعاة للأدب مع الله، وهذا (الاقتراح)،

ونقد إطلاقات النحاة- أكثر ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة، كما سنرى في بعض المواضع من هذا البحث.

ومن هنا، تأتي أهمية هذا البحث في نقد ألفاظ النحاة ومراعاتهم هذا الأمر، ووضع مقترح بديل لما لم يضبط منها في الدراسات السابقة، والإقرار بما هو مضبوط.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، تحليل المصطلحات النحوية الشائعة من خلال مراجعة ما ورد في المصادر النحوية المتداولة، ثم مناقشة مدى توافقها مع مقتضيات التأدب، وعرض البدائل المقترحة.

وذلك ضمن تمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة.

التمهيد

مقام التأدب مع الذات الإلهية في الخطاب القرآني:

الجمال فطرة في النفس الإنسانية، تميل إليه وتنجذب نحوه بصوره وأشكاله المختلفة.

فمن صوره؛ جمال الخطاب، الذي يعد من ملامحه احترام المخاطب والتأدب معه؛ بانتقاء الألفاظ المناسبة، واجتناب الألفاظ التي قد تسيء في الأدب أو نحو ذلك، لذا فإن من سنن العرب- الكناية عما يُستقبح ذكره بما يستحسن لفظه، فالعرب تكني بالحاجة عن الحدث (الخارج من الإنسان) فيقال: به حاجة لا يقضيها غيره، وتكني بالغائط عن الحدث أيضاً، وهو الأمر الذي عبر به القرآن الكريم: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ (النساء: 43)، وغير ذلك مما يُراعَى فيه التأدب وترك المستهجن من الألفاظ[1].

إذا كان هذا التأدب في حق المخاطبين عامة، فإنّه في حقِّ الله تعالى أجل وأعظم، وهو ما لم يغفله الخطابُ القرآني مقام التأدب مع الله سبحانه وتعالى؛ ولذلك فقد علَّل الزمخشري (ت538) تذكيرَ اسمِ الإشارة المشار إلى الشمس، وحقه التأنيث، وذلك في

(1) ينظر: الثعالبي، فقه اللغة، ص276.

قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ (الأنعام: 78)، ولم يؤنثه مطابقة للشمس؛ وذلك مراعاة لمقام التأدب مع الله تعالى، فقال: "جعل المبتدأ مثل الخبر؛ لكونهما عبارة عن شيء واحد،... وكان اختيار هذه الطريقة واجباً؛ لصيانة الرب من شبهة التأنيث، ألا تراهم قالوا في صفة الله: (علَّام)، ولم يقولوا: (علَّامة)، وإن كان العلَّامة أبلغ؛ احترازاً من علَامة التأنيث"(1).

وعلى شاكلة ذلك يقول ابن عطية (ت542هـ): "وجاء في أنباء الخضر عليه السلام في أول القصة: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ (الكهف: 79)، وفي الثانية: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا﴾ (الكهف: 81)، وفي الثالثة: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا﴾ (الكهف: 82)؛ وإنما انفرد أولاً في الإرادة؛ لأنها لفظة عيب، فتأدب بأن لم يسند الإرادة فيها إلا إلى نفسه، كما تأدب إبراهيم-عليه السلام-﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾(الشعراء: 80)، فأسند الفعل قبل وبعد إلى الله تعالى، وأسند المرض إلى نفسه؛ إذ هو معنى نقص ومصيبة، وهذا المنزع يطرد في فصاحة القرآن كثيراً"(2).

وغير ذلك مما ورد في الخطاب القرآني على نحو ما تقدم، وهو ما جعل الزركشي (ت794هـ) يعقد فصلا لما ورد على هذا النحو، وعنون له بقوله: (التأدب في الخطاب بإضافة الخير إلى الله) (3).

فالتأدب بالخطاب مع الله تعالى واجب؛ فإذا كان اللفظ يتردد بين معنًى صحيحٍ وآخرَ فاسدٍ وجب العدول عنهما إلى لفظ لا يحتمل إلا الصحيح، لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا﴾ (البقرة: 104)(4).

---

(1) الزمخشري، الكشاف، 41/2.

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز، 573/3.

(3) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 59/4.

(4) قال ابن عباس-رضي الله عنهما-في قولهم (راعِنا): "كان المشركون يريدون منه في نفوسهم معنى الرعونة"؛ أي: الجهل، وقال الزمخشري: "يحتمل شبه كلمة عبرانية أو سريانية كانوا يتسابون بها،

مما سبق يتجلى أن الخطاب القرآني يتخير من الألفاظ ما يراعي مقام التأدب في الخطاب لاسيما مع الذات الإلهية، فأثّر ذلك في كتابات بعض العلماء وإعرابهم للكلام العربي؛ فعقدَ زين الدين شعبان الآثاري (ت828هـ) في خاتمة ألفيته في النحو -لم تشتهر- فصلاً في إعراب الأدب مع الله، أشار إلى شيء مما يجب على المُعرِب، فافتتحه بقوله:

" خاتمة الفصول إعراب الأدب مع الإله وهو بعض ما وجب
فالرب مسؤول بأفعال الطلب كاغفر لنا، والعبد بالأمر انتدب [1]"

وعرضَ الزركشي (ت794هـ) ما يجب أن يراعيه الناظرُ في كتاب اللهِ، الكاشفُ عن أسراره من الأمور؛ كفهم المعنى، وتجنب الأعاريب المحمولة على اللغات الشاذة، أو إطلاق لفظ الزائد في القرآن أو التكرار، وغير ذلك مما ذكره؛ لأن القرآن نزل بالأفصح [2].

وهذا الأمر آكد فـ"أسماء الله وصفاته جزء من اللغة، وينبغي أن يكون لها وضع خاص عند الاستعمال لدى الناس، بحيث يكون لها تعظيم وتوقير، ولا سيما عند تعامل اللغويين والدارسين معها في كتاباتهم وبحوثهم"[3].

ومن خلال ما سيأتي سيتجلى- بإذن الله- مدى التزام النحاة والمعربين في اختيار اللفظ الذي يراعي مقام التأدب مع الذات الإلهية عند الإعراب.

وهي: راعينا، فكانوا-سخرية بالدين واستهزاءً برسول الله ﷺ "، وقال ابن عطية: "فنهى الله تعالى المؤمنين عن القول المباح سد ذريعة لئلا يتطرق منه اليهود إلى المحظور". الكشاف، 517/1، المحرر الوجيز، 489/1، 62/2.

(1) زين الدين شعبان الآثاري، ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، ص109.

(2) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 302/1-306.

(3) ينظر: عبد العزيز الجهني، إعراب أسماء الله تعالى وصفاته وما يتعلق بذاته عز وجل ضوابط وآداب، ص93، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، س1، ع2، 2001م.

المطلب الأول: يشمل الأسماء

المحور الأول: إطلاق (نائب الفاعل):

تنوع إطلاق النحاة لما أُشتهر عند المتأخرين بـ(نائب الفاعل) بتسميات متقاربة؛ فعبَّر عنه الخليل (ت170هـ) بـ(ما وقع عليه فعل لم يُسمَّ فاعله) (1).

وعبَّر عنه سيبويه (ت180هـ) بـ(المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل) (2).

وعبر عنه المبرد (ت285هـ) بـ (المفعول الذي لا يذكر فاعله) (3).

وعبر عنه ابن السراج (ت316هـ) بـ (المفعول الذي لم يسم من فَعلَ به) (4).

وعبر عنه أبوسعيد السيرافي (ت368هـ)، والأزهري (ت370هـ)، وأبو على الفارسي (ت377هـ)، وابن الورّاق(ت381هـ)، وابن جني (ت392هـ)، بـ (المفعول الذي لم يُسم فاعله) (5)، وعزا أبو حيان الأندلسي(ت745هـ) هذه التسمية إلى متقدمي النحويين (6) قبل ابن مالك (ت672هـ)، وعزاها الخضري (ت1287هـ) إلى الجمهور (7).

وعبر عنه الفراء (ت207هـ)، وابن قتيبة (ت276هـ)، والنحاس (ت338هـ) بـ(اسم ما لم يسم فاعله) (8).

---

(1) ينظر: الخليل الفراهيدي، الجمل في النحو، ص198.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 42/1.

(3) ينظر: المبرد، المقتضب، 50/4.

(4) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 76/1.

(5) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 290/1، الأزهري، معاني القراءات، 340/2، أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، 117/1، ابن الوراق، علل النحو، ص277، المنصف، ابن جني ص96.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 225/6.

(7) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، 373/1.

(8) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 301/1، ابن قتيبة، غريب القرآن، ص206، النحاس، إعراب القرآن، 26/1.

وأما إطلاق تسمية: (نائب الفاعل) فمتأخر؛ فأول من أطلق تسمية: (نائب الفاعل) أو (النائب عن الفاعل) هو ابن مالك (ت672هـ)[1]، وإليه نُسب هذا المصطلح، قال أبو حيان في شرحه لتسهيل ابن مالك: "هذا الاصطلاح في باب المفعول الذي لم يسم فاعله بالنائب لم أره لغير هذا المصنف، وإنما عبارة النحويين فيه أن يقولوا: باب المفعول الذي لم يسم فاعله، ولا مشاحة في الاصطلاح"[2]، وتبعه من جاء بعده، كابن هشام (761هـ)، ودافع عنه بقوله: "وأن تقول في نحو: (زيدٌ) نائب عن الفاعل، ولا تقل: (مفعول لما لم يُسم فاعله)؛ لخفائه وطوله"[3].

وقال: "من المرفوعات: نائب الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بـ(مفعول ما لم يُسم فاعله)، والعبارة الأولى أولى؛ لوجهين:

أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره، كما سيأتي.

والثاني: أن المنصوب في قولك: أُعطي زيدٌ دينارًا، يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يُسم فاعله، وليس مقصودًا له"[4].

لم يناقش النحاة المتقدمون تعيين إحدى التسميات السابقة، واختيار المناسب منها، باعتبار ما يُناسب المقام الإلهي؛ لأنهم يوقعون هذا الإطلاق على اللفظ دون المعنى والمسمى [5]، وهو توجيه حسن إذا أضيف إليه اعتماد المصطلح أو التسمية المقترحة في هذه الدراسة كما سيأتي، وإنما يشير النحاة إلى تعيينها -كما تقدم- باعتبار ما تدل عليه، ومناسبتها للإيجاز، وهو- من هذا الوجه- أمر معتبر.

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 112/3، 126/2.

(2) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 225/6، وينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي، ص144.

(3) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، ص105.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص207.

(5) ينظر: أبو حيان علي التوحيدي، البصائر والذخائر، 149/3.

فإذا ما عُرِضَ المصطلحان؛ (نائب الفاعل)، و(مفعول لما لم يسم فاعله) في مقام التأدب مع الله، أمكن ردُّ الأول، وهو: (نائب الفاعل)؛ فيما لو كان عامله فعلٌ فاعله هو الله تعالى؛ كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ (النساء: 28)، فكيف يقال للإنسان نائب فاعل لفعل فاعله هو الله؟!

وأما الثاني، وهو (مفعول لما لم يسم فاعله) فلا ينافي إطلاقه مقام التأدب مع الله؛ ففي الآية السابقة (الإنسان): مفعول للفعل (خُلق) الذي لم يسم فاعله في الآية وهو (الله)، فحذف لغرض معنوي[1].

وأما اعتراض ابن هشام (ت761هـ) على تسمية (مفعول لما لم يُسم فاعله)؛ إذ أمكن أن يدخل في حيزه ما ليس مقصوداً من تلك التسمية، وهو دخول الاسم المنصوب، والأصل عدم دخوله، وهو–كما مثَّلَ–(دينارًا) في قوله: (أُعطي زيدٌ دينارًا)، فهو مفعول لما لم يُسم فاعله، لكنه ليس هو المقصود–فهذا الاعتراض–من هذا الوجه–معتبرٌ وسديد.

ويبقى الاعتراض قائماً–أيضاً–فيمن أطلق: (اسم لما لم يسم فاعله).

لذا يمكن التعبير بـ (مرفوع لما لم يُسم فاعله)، ويراد به ما يسمى بنائب الفاعل؛ فيحصل الجمع بين الأدب مع الله، ودلالة اللفظ على مقصوده؛ إذ خرج الاسم المنصوب بلفظ: (مرفوع). ولا تخرج به الضمائر المبنية، وما كان في محل رفع؛ لأن قولنا: (المرفوع)؛ يدخل فيه المعرب إعراباً ظاهرًا أو محلياً، ونحوه.

ولا ضير إذ طالَ المصطلح أو التسمية، طالما تحقق مقصد أسمى؛ وليس أجَلَّ من حُسن انتقاء الألفاظ بما يراعي مقام التأدب مع الله عز وجل.

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 125/2.

المقترح:

يقترحُ الباحثان أن يستعمل الشُّراح والكُتَّاب والمعربون مصطلح: (**مرفوع لِما لم يُسمَّ فاعلُه**) مع إرادة اللفظ؛ عوضاً عن (نائب الفاعل)، وعن (اسم/مفعول لم يسم فاعله)؛ فاستُبدل الأول تأدباً مع الله، وأما الثاني فإخراجاً للمفعول الثاني المنصوب.

المحور الثاني: إطلاق (المفعول به):

المفعول به: هو مَن يقع عليه فعل الفاعل [1]، فإن كان إطلاقه في حق الله تعالى؛ كـ(أستغفرُ اللهَ)، و(ما أعظمَ اللهَ) ونحو ذلك، فهو مما ينافي الأدب معه سبحانه، ولذا فإن للنحاة مسلكاً عند قولهم: (مفعول به) لما سبق ونحوه؛ وهو أنهم يريدون بذلك اللفظ لا المعنى[2]؛ فلفظ الجلالة هو المفعول به؛ رفعاً للحرج. وقد يصرحون بلفظ: (لفظ الجلالة مفعول به)، وقد يقتصرون -كما تقدم-على (مفعول به) مع إرادة اللفظ. ولذا قال زين الدين شعبان الآثاري (ت828هـ) في خاتمة ألفيته:

"وشـــاع في لفظٍ من التعجـب: (مـا أكـرمَ اللهَ)، وفي مـعـنًى أُبِي"[3].

أي أن المراد هو اللفظ، فلفظ الجلالة مفعول به، وامتنع أن يراد المعنى.

لكنَّ الحرجَ قائمٌ لا سيما عند المبتدئين في تعلم النحو مع جهلهم بمقصد النحاة، وهو إرادة اللفظ، فإذا قرأ أحدُهم-على سبيل المثال-قولَ الزركشي (ت794هـ): "كتقديم المفعول على الفاعل في نحو قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ (فاطر: 28)"[4] أشكلَ لديه أن يكون اللهُ مفعولاً به.

---

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 308/1.

(2) ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 7/1، 875/2، أبو حيان علي التوحيدي، البصائر والذخائر، 149/3.

(3) زين الدين شعبان الآثاري، ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، ص109.

(4) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 275/3.

وقد أشار الآثاري (ت828هـ)- أيضاً-إلى مسلكٍ آخرَ؛ وهو أن يقال: منصوب على التعظيم، ويراد به لفظ الجلالة إن وقع مفعولاً به، ولم يقف عليه الباحثان في كتب النحاة سواه، واشتهر عند محققي كتب النحو المعاصرين، قال الآثاري (ت828هـ) في خاتمة ألفيته:

"وفي: سألتُ اللهَ في التعليم تقول: منصوب على التعظيم"[1].

ولعل السبب في عدم استعماله عند المتقدمين؛ هو اقتصارهم على المسلك الأول، وهو إرادة اللفظ لا المعنى، وحتى لا يقع اللبس في هذا الاستعمال؛ أي: الدال على المفعول به، مع غيره مما ينصب على المدح والذم والاختصاص، نحو: الحمد للهِ الحميدَ (بالنصب)، ونحن العربَ(بالنصب) أقرى الناس للضيف- فيقيّد الأخير بالمدح أو الاختصاص، فقد بوّبَ سيبويه (ت180هـ) في كتابه بـ(باب ما ينتصب على التعظيم والمدح)[2]، وقال ابن يعيش (ت643هـ): "ونصبُ هذه الأسماء كنَصْبِ ما ينتصب على التعظيم والشتْم بإضمارِ (أُريد) أو(أعنِي) أو(أختصّ)... وكلُّ ذلك نصبٌ على المدح"[3].

مما سبق يتبين أن النحاة اقتصروا فيما يعود على الله مما وقع في الإعراب مفعولاً به أو نحوه مما له صلة ببحثنا-على إرادة اللفظ لا المعنى، وقليل من عبَّر بـ(منصوب على التعظيم)، ثم اشتهر عند المعاصرين، وهو مسلك حسن؛ لما فيه من مراعاة الأدب مع الله تعالى، ولا يلتبس مع ما هو منصوب بفعل محذوف للاختصاص أو المدح؛ لاختلاف الصيغ في الجملتين.

(1) زين الدين شعبان الآثاري، ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، ص109.
(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 62/2.
(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 373/1.

ويمكن أن يفرَّق بين المفعول به فيما يعود على الله تعالى؛ فيقال فيه: (لفظ الجلالة منصوب على التعظيم)، وما نُصب على تقدير فعل؛ فيقال فيه: (منصوب على المدح)، أو (منصوب على الاختصاص)، ونحو ذلك بحسب الجملة التي قُدِّر فيها الفعل.

المقترح:

يقترحُ الباحثان أن يستقر الشُّراح والكُتَّاب والمعربون–فيما يُراد به الله تعالى مما وقع عليه الفعل–على قول: (**منصوب على التعظيم**) مع إرادة اللفظ، وإن كان لفظ الجلالة فيقال: (**لفظ الجلالة منصوب على التعظيم**)؛ عوضاً عن: المفعول به، أو عن: لفظ الجلالة مفعول به.

ويقترح–أيضاً–استعمال:

– (**منصوب على (المدح) أو (الاختصاص)** أو (**الذم**)، فيما هو منصوب بفعل محذوف للمدح أو الاختصاص، أو الذم، دون ذكر التعظيم هنا؛ ليبقى خاصًا بالأول، ويُؤمَن اللبس، والله أعلم.

المحور الثالث: إطلاق (بدل كل من كل):

اختُلف في تسمية (**التابع المقصود بالحكم بلا واسطة**)، فسماه الكوفيون (**تكريراً**)، و(**ترجمة**)، و(**تبييناً**)، فقال الفراء (ت207هـ) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة:7): " وتخفض (غَيْرِ) على التكرير"[1]، يريد: البدل.

(1) الفراء، معاني القرآن، 7/1.

وقال ثعلبُ (ت291هـ) في قوله تعالى: ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴾ (المدثر: 9): "فـ(يَوْمَئِذٍ): مُرَافِعُ[1] (فَذَٰلِكَ). (يَوْمٌ عَسِيرٌ): ترجمةُ (يَوْمَئِذٍ)"[2]. فأريد بالتكرير، والترجمة؛ ما أطلق عليه البصريون (بدلاً) [3].

وهو ما أكَّده الأشموني (ت900هـ) بقوله: "في اصطلاح البصريين (بدلاً)، وأما الكوفيون؛ فقال الأخفش: يسمونه بـ(الترجمة) و(التبيين)، وقال ابن كيسان: يسمونه بـ(التكرير)"[4].

ويقرر البصريون صورًا للبدل، فمنها: ما "يسمّى (بدل الكلّ من الكلّ)، نحو: قام زيد، أخوك"[5]؛ وهو مصطلح جمهور البصريين، كما ذكر أبو حيان (ت745هـ)[6].

فهذا الإطلاق يشْكِلُ متى ما قُصد به الله تعالى أو أسمائه سبحانه، كقوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ﴾ (إبراهيم: 1-2)، فيمن قرأ بالجر؛ لأنَّ لفظ: (الكل) يطلق على ذي أجزاء، وهذا ممتنع هنا؛ فالله تعالى منزه عن ذلك.

وقد تنبّه لذلك ابنُ مالك (ت672هـ) -رحمه الله- وأطلق عليه (بدل موافق من موافق)، وبدل (المطابق) [7] بعد أن استعمل مصطلح النحويين (بدل كل من كل)؛ جرياً

(1) مُرافِعُه؛ أي: خبره؛ بناء على أن المبتدأ والخبر رفع كل منهما الآخر، وهو مذهب الكوفيين. ينظر: أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين؛ البصريين والكوفيين، 38/1.

(2) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، 20/1، مصر، ط2.

(3) ينظر: المبرد، المقتضب، 58/1، ابن السراج، الأصول في النحو، 46/2.

(4) شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 3/3.

(5) مجد الدين الجزري، البديع في علم العربية، 343/1.

(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1964/4.

(7) فقال: "مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل *** عليه يلفى أو كمعطوف ببل". ألفية ابن مالك، ص49.

على عادتهم، فقال: "فإن اتحدا معنى سمي (بدل كل من كل)، نحو: مررت بأخيك زيد. وعبَّرتُ عن هذا النوع بـ(بدل كل من كل)؛ جرياً على عادة النحويين"[1].

ثم اعترضَ هذا المصطلح بقوله: "وهي عادة غير مطردة، فإنّ المراد بها أن يكون مسمى البدل والمبدل منه واحداً، فيدخل في ذلك ما لا يطلق عليه (كل)، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ فالعبارة الجيدة أن يقال: (بدل موافق من موافق)"[2].

وأكَّد اعتراضه على (بدل كل من كل) في موضعٍ آخرَ بقوله: "وذِكْرُ (المطابقة) أولى؛ لأنّها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، بخلاف العبارة الأخرى؛ فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى"[3].

وقد تفاوت عرْضُ شرَّاحِ ألفية ابن مالك وغيرهم مما اقترحه ابنُ مالك؛ فنجد بعضهم يذكر المصطلح المشهور عند الأقدمين وهو (بدل كل من كل)؛ ثم يفسره بما يتطابق مع مقترح ابن مالك، دون التصريح بما ذكره ابن مالك؛ فمن هؤلاء ابنه بدر الدين محمد (ت686هـ)، فقال: "بدل كل من كل، وهو المطابق للمبدل منه"[4].

(1) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 333/3.

(2) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 333/3.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1276/3، 1277.

(4) بدر الدين محمد ابن الإمام مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص393.

وعبر آخرون بـــ(بدل كل من كل)، ثم صرحوا بما اقترحه ابن مالك، دون تعليق منهم عليه، كابن هشام (ت761هـ)[1]، والجوجري (ت889هـ)[2]، والأشموني (ت900هـ)[3]، والجرجاوي (ت905هـ) [4].

وقريبا من ذلك ألمح السيوطي (ت910هـ) بقوله: "وهو أقسام: بدل كل من كل؛ بأن اتحدا معنى، وقد يقال: بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه (كل)"[5].

وفي المقابل فإنَّ جماعة؛ كأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) [6]، وأبي محمد حسن المرادي (ت749هـ)[7]، قد اعتمدوا ما اقترحه ابنُ مالكٍ، فقال أبو حيان الأندلسي (ت745هـ): "البدل على أقسام: (بدل موافق من موافق)، وهو الذي يسمونه (بدل كل من كل)، وبعض أصحابنا اصطلح عليه بـ(بدل الشيء من الشيء)، وإنما عدل (ابن مالك) عن مصطلح الجمهور؛ لوجود ذلك فيما لا يطلق عليه (بدل كل من كل)، كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ "[8]. وتابعهم ابن القيم (ت751هـ) في ذلك، واستحسن أن يقال: (بدل العين من العين)، فقال: "فهو المسمى بدل الكل من الكل، وأحسن من هذه التسمية أن يقال: بدل العين من العين، وبعضهم يقول: بدل الموافق من الموافق؛ لأن هذا البدل يجرى فيما لا يقبل التبعيض والكل، كقوله ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾"[9].

(1) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 364/3.
(2) ينظر: الجوجري، شرح شذور الذهب، 787/2.
(3) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 4/3.
(4) ينظر: خالد الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح، 192/2.
(5) السيوطي، همع الهوامع، 176/3.
(6) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1964/4.
(7) ينظر: أبو محمد حسن المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، 1036/2.
(8) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1964/4.
(9) ابن القيم، بدائع الفوائد، 198/4.

وأبعد آخرون فاقتصروا على إطلاق (بدل كل من كل)؛ كابن الصائغ (ت720هـ)، واستشهد له بالآية السابقة التي هي محل المسألة [1].

وبنحوه عبر زين الدين شعبان الآثاري (ت828هـ) في ألفيته؛ فعبر بما اشتهر، وهو (بدل الكل) [2]، دون أن يستعمل بدل المطابق أو الموافق، ولم يشر إليه في معرِض ذكره لفصل (إعراب الأدب مع الإله) الذي أورده في خاتمة الألفية [3].

فما استحسنه ابن مالك(ت672هـ) -رحمه الله-لم يلقَ رواجاً عند مَن جاء بعده، إلا القليل منهم، كما تقدم، ولعل السبب في ذلك أنهم يجرون الإعراب على اللفظ.

ومع ما في ذلك من الصواب؛ فإن مقام التأدب مع الله تعالى يقتضي عدم الوقوع فيما يظهر منه عدم التعظيم والتأدب، والله أعلم.

وهذا الحال قد يصدق على بعض المعاصرين، كعباس حسن (ت1389هـ)، فقد ذكر المصطلحين دون أن ينبّه إلى الفرق بينهما، فقال: "بدل كل من كل، ويسمى (بدل المطابقة)"[4].

فأمكن القول-مما تقدم-: إن جمهور النحاة ممن يطلقون مصطلح (البدل) لم يراعوا في البدل (المطابق) مقام التأدب مع الله تعالى، خلافاً لابن مالك(ت672هـ)، ومَن تبعه، كأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، وغيره.

---

(1) ينظر: شمس الدين ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 716/2.

(2) زين الدين شعبان الآثاري، ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، زين الدين شعبان الآثاري، ص102.

(3) زين الدين شعبان الآثاري، ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، ص109.

(4) عباس حسن، النحو الوفي، 665/3.

المقترح:

يقترحُ الباحثان أن يستعمل الشُّراح والكُتَّاب والمعربون في إعرابهم ما يسمى بـ (بدل كل من كل) ما اقترحه ابن مالك، وهو عبارةَ: **(بدل مطابق) أو (بدل موافق)**؛ تجنباً من الوقوع في الحرج عند إعراب ما تعلق بالله تعالى.

المطلب الثاني: يحتوي الأفعال

المحور الأول: فعل الأمر المسند إلى الله تعالى:

فعل الأمر هو ما دل على الطلب وقَبِلَ ياء المخاطبة، وعامة النحاة على أن ما كان من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء أو سؤال [1]، خلافاً لبعض الأصوليين [2]، وإن أطلق عليه بعض النحاة أمرًا؛ فهو من باب التغليب والشيوع، قال الرضي (ت: 686هـ): "وإنما سمى النحاة جميع ذلك أمرًا؛ لأنّ استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء، وهو الأمر حقيقة-أغلب وأكثر"[3].

فإن كان مسنداً إلى الله تعالى؛ كقوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ (الفاتحة: 6)، وقول: ﴿ رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي ﴾ (الأعراف: 151)، فإن أكثر النحاة يقولون في إعرابه: (فعل دعاء أو سؤال أو طلب)، وقد يعلقون بعده بـ(ولفظه لفظ الأمر)[4]، وقد يقتصر

(1) ينظر: الخليل الفراهيدي، الجمل في النحو، ص226، سيبويه، الكتاب، 142/1، الفراء، معاني القرآن، 178/2، المبرد، المقتضب، 132/2، ابن السراج، الأصول في النحو، 170/2، النحاس، إعراب القرآن، 20/1، ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص27، ابن مالك، شرح التسهيل، 141/2، ابن يعيش، شرح المفصل، 414/1.

(2) ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 306/1، الرجراجي، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، 493/2.

(3) شرح الرضي على الكافية، 124/4.

(4) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 20/1، المبرد، المقتضب، 132/2، ابن السراج، الأصول في النحو، 170/2، أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص98، ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة، ص27، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، 70/1.

بعضهم على: (لفظه أمر)[1]؛ والمقصد واحد. وقد نقل النحاس (ت338هـ) ما يوضح ذلك؛ إذ "إنّ الإنسان يخاطب الرجل الجليل فيقول: انظر في أمري؛ فيكون لفظه لفظ الأمر، ومعناه السؤال والطلب"[2].

ولا يقال: فعل أمر؛ لأنه من الأدنى إلى الله، وهو-أيضاً-مما ينافي الأدب مع الله تعالى، وقد "استعظم أن يقال في الدعاء: إنه أمر"[3]، ولهذا فقد آثر بعض العلماء استخدام لفظ (الدعاء) بدل (الأمر) في إعراب أفعال الأمر المسندة إلى الله تعالى [4]. ولذا قال الزركشي (ت: 794هـ): "وأن نقول في نحو: (**ٱغۡفِرۡ لِي**)، و(**ٱهۡدِنَا**): فِعلي دعاء أو سؤال، ولا نقول: فِعلي أمر؛ تأدباً من جهة أن الأمر يستلزم العلو والاستعلاء"[5]، وهو مسلك المعاصرين[6].

فتبين مما سبق أن النحاة سلكوا في إعراب فعل الأمر المسند إلى الله تعالى مسلكًا يراعي الأدب مع الله تعالى.

---

(1) ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 7/1، 875/2.

(2) أبو جعفر النحاس، عمدة الكتاب، 201/1.

(3) أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات، ص98. وينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 170/2.

(4) ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، 186/2، المكتبة العصرية، بيروت، 1993م، ط28، مصطفى بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ص386، دار البصائر، القاهرة، 2012م، ط1.

(5) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 306/1.

(6) ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 267/4، دار الرشيد، دمشق، 1418هـ، ط4، القواعد التطبيقية في اللغة العربية، نديم دعكور، ص281، مؤسسة بحسون، بيروت، 1998م، ط2، عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص210، مكتبة المعارف، 1999م، ط1، الغلاييني، جامع الدروس العربية، 186/2.

المقترح:

يقترحُ الباحثان أن يستقر الشُّراح والكُتَّاب والمعربون عند إعراب فعل الأمر المسند إلى الله تعالى على قول: (**فعل دعاء أو طلب**) ونحو ذلك، دون أن يقال فيه: فعل أمر.

المحور الثاني: إطلاق (المبني للمجهول):

يأتي عامل المرفوع الذي لم يسم فاعله فعلا، وقد اشتُهر بـ(المبني للمجهول)، وأطلق عليه المتقدمون: (فعل لم يُسم فاعله) [1]، وهو إطلاق ابن مالك (ت672هـ) من المتأخرين [2]، كما أنه عبر عنه-أيضاً-بـ(فعل الغائب) [3].

ومن أوائل مَن أطلق على ذلك الفعل بـ (فعل للمجهول) هو أبو محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت304هـ)[4]، وبنحوه أطلق عليه أبو علي الفارسي(ت377هـ) (الفعل المبني للمجهول)[5]، ولم يشتهر عند المتقدمين، ثم أُستعمل عند المتأخرين؛ كابن يعيش(643هـ) مع استعماله تسمية المتقدمين أيضاً[6]، واستعمله

(1) ينظر: الخليل الفراهيدي، الجمل في النحو، ص198، ابن قتيبة، غريب القرآن، ص206، الفراء، معاني القرآن، 102/1، المبرد، المقتضب، 203/2، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 288/1، الأصول، ابن السراج، 202/1، أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، 150/1.

(2) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 130/2، 388/2.

(3) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص77.

(4) ينظر: القاسم بن محمد الأنباري، شرح المفضليات، ص751.

(5) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، 117/1.

(6) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 507/5.

محمد مصطفى القوجري (ت950هـ)[1]، والصبان (1206هـ)[2]، واشتهر عند المعاصرين[3].

فتبين مما سبق أن إطلاق تسمية: (الفعل المبني للمجهول) برزَ يسيراً عند بعض المتقدمين؛ كالأنباري (ت304هـ)، والفارسي(ت377هـ)، ثم اشتهر عند المتأخرين، كما اشتهر (نائب الفاعل) عندهم.

يمكن القول: إن إطلاق تسمية الفعل بـ(المبني للمجهول) مما ينافي الأدب مع الله تعالى، وعلله عبدالعزيز الجهني بقوله: "لأنَّ هذه التسمية لا تليق بالخالق عز وجل؛ فالفاعل في نحو هذه التراكيب، وهو الدال على الخالق سبحانه، وإن كان محذوفاً إلا أنه معلوم وليس بمجهول"[4].

وقد أمكن العدول عنه إلى تسمية لا تحتمل ذلك، وهي التسمية بـ: (فعل لم يسم فاعله)؛ إذ هو مما يناسب الأدب مع الذات الإلهية، والله أعلم.

المقترح:

يقترحُ الباحثان الاستقرارَ على مصطلح: (**فعل لم يُسمَّ فاعلُه**)؛ عوضاً عن الفعل المبني للمجهول، والله أعلم.

المحور الثالث: فعل (كان) الناقص المسند إلى الله تعالى:

الأصل في الفعل (كان) أن يدل على زمن الماضي، واختُلف في تعرضه للانقطاع[5]، فيرى ابن مالك (ت672هـ) عدم تعرضه للانقطاع، واستشهد لذلك بما سيأتي مما أُسند

(1) ينظر: القوجري، شرح قواعد الإعراب، 168/1.

(2) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 63/2.

(3) ينظر: عبد العزيز الجهني، إعراب أسماء الله تعالى وصفاته وما يتعلق بذاته عز وجل ضوابط وآداب، ص84، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، س1، ع2، 2001م.

(4) عبد العزيز الجهني، إعراب أسماء الله تعالى وصفاته وما يتعلق بذاته عز وجل ضوابط وآداب، ص84.

(5) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1189/3.

فيه الفعل (كان) إلى الله تعالى [1]، وخالفه آخرون؛ فجعلوه مما يفيد انقطاع النسبة، نحو: كان زيد قائماً [2].

فإذا قال المعرب في إعرابه: (كان) فعل ماضٍ، فإن هذا الإعراب سيشكل إذا أسند هذا الفعل إلى الله تعالى في نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (النساء: 17)، وللنحاة في هذا الحال مسالك[3] أشهرها مسلكان، هما:

الأول: (كان) فعل ماضٍ دل على الاستمرار أو الخبر الدائم؛ أي: كان الله ولم يزل، وذلك لأن الفعل (كان) قد يأتي بمعنى (لم يزل) عند وجود قرينة تدل على الاستمرار، وهو قول أكثر النحاة، وبعض المعاصرين [4].

والمعنى: لـمَّا كانت أفعال الله لا تنقطع خلافاً لأفعال الخلق–صلح الماضي في موضع الدائم، أو كأن القوم شاهدوا عزاً وحكمةً فقيل لهم: لم يزل الله كذلك [5]؛ و"لأن كل صفة لله مستحقة في حال، فهي مستحقة في كل حال"[6].

الثاني: (كان) فعل زائد (صلة)، فمعنى قوله: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ (النساء: 96)، أي: والله غفور رحيم، وقد نسبه ابن الأنباري (ت328هـ) لأبي عبيدة

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 345/1.

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 300/3، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1189/3.

(3) ينظر: عبد العزيز الجهني، إعراب أسماء الله تعالى وصفاته وما يتعلق بذاته عز وجل ضوابط وآداب، ص83.

(4) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 403/2، المبرد، المقتضب، 119/4، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 296/1، ابن مالك، شرح التسهيل، 345/1، 360، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 300/3، عباس حسن، النحو الوافي، 1/ 55، الغلاييني، جامع الدروس العربية، 272/2.

(5) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 403/2، الأنباري، الأضداد، ص62، أمالي ابن الشجري، 482/2.

(6) أمالي ابن الشجري، 483/2.

(ت209هـ)[1]، ثم اعترضه بقوله: "وقول أَبي عُبيدة (كان) زائدة في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾ ﴾ (النساء: 96)- ليس بصحيح؛ لأنَّها لا تُلْغَى مبتدأَةً ناصبة للخبر"[2]، وبنحوه اعترض أبو حيان (ت:745هـ)[3].

والقول الأول هو الراجح؛ لما فيه من إعمال الفعل، والله أعلم. وبناء عليه فإن في هذا القول مراعاةً للأدب مع الله تعالى.

المقترح:

يقترحُ الباحثان أن يستعمل الشُّراح والكُتَّاب والمعربون في إعرابهم الفعل (كان) المسند إلى الله تعالى-عبارة: **فعل ماضٍ للدوام والاستمرار**، ولا يُقتصر على: فعل ماض.

المحور الرابع: العطف على التوهم[4]:

يقرر النحاة أن الأصل في العطف أن يكون على اللفظ، وشرطه إمكان توجه العامل على المعطوف، ولذا منعوا العطف بالجر في نحو: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٌ، فرفعوه؛ لأنَّ (مِن) الزائدة لا تعمل في المعارف[5].

وأجازوا العطف على المحل بشرط إمكان ظهور ذلك المحل، نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً، لأنه أمكن ظهور ذلك المحل منصوباً؛ أي: ليس زيدٌ قائماً، وامتنع أنْ يقال:

---

(1) ينظر: ابن الأنباري، الأضداد، ص60، ونقل أبو حيان دون نسبة. ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 300/3. وما وقفت عليه في مجاز القرآن لأبي عبيدة خلافه، وهو قوله: "وكان الله عليماً حكيماً؛ فيما مضى من الساعة، وفيما يكون". ثم استشهد لكان الزائدة من الشعر وليس من القرآن الكريم. مجاز القرآن، 7/2.

(2) ابن الأنباري، الأضداد، ص62.

(3) ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 300/3.

(4) وضع هذا المحور ضمن مطلب الأفعال؛ لأن من أشهر ما حمل في القرآن الكريم على هذا الباب (العطف على التوهم)-هو عطف الفعل في قوله: (فأصدَّقَ وأكُنْ).

(5) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص616، السيوطي، همع الهوامع، 229/3.

مررت بزيدٍ وعمرًا، بنصب المعطوف عطفاً على محل زيد؛ لأنه لا يقال: مررت زيداً؛ خلافاً لابن جني (ت392هـ)[1]، وما ورد في الشعر فمحمول على الضرورة الشعرية[2].

وأجاز بعضهم العطف-أيضاً- على التوهم (وهو عطف على اللفظ باعتبار صفة يصبح اتصافه بها)، وشرطه: صحة دخول ذلك العامل المتوهم؛ أي: صلاحية المعطوف عليه لقبول ما توهم فيه، نحو: ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ، بالجر على توهم دخول الباء في الخبر؛ أي: ليس زيد بقائم[3].

ولذا فقد عُرِّف بأنه عطف يقوم على التخيّل أو الظن يُخوِّل المتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير الوجه الذي يقتضيه الكلام؛ توهُّماً لوجود عامل مُتَوهَّم[4].

وصِيغ في المعادلة التالية:

"عامل متوهَّم (غير أصيل) + معطوف عليه أصيل لم يظهر عليه أثر العامل + معطوف متأثّر بعامل ويخالف في حركته المعطوف عليه"[5].

والفرق بين العطف على المحل (الموضع) والعطف على التوهم- كما نص أبو حيان- هو أن "العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثِّره، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود وأثره موجود"[6]. وهو ما عبّر عنه آخرون من أن العطف على التوهم هو عطف

(1) ينظر: ابن جني، الخصائص، 342/1، 343، ابن هشام، مغني اللبيب، ص616.

(2) كنصب (الديار) ضرورة في قول الشاعر: (تمرون الديارَ...)؛ لأنَّ الفعل (مرَّ) لا يتعدى إلا بحرف الجر.

(3) ينظر: ابن جني، الخصائص، 103/1، ابن هشام، مغني اللبيب، ص 615-617، ناظر الجيش، تمهيد القواعد، 304/1.

(4) ينظر: محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص246.

(5) سيف الدين الفقراء، العطف على التوهم بين أصلة القاعدة وتطويع الشاهد، مجلة المنارة، ج13، ع1، 2006، ص347.

(6) أبو حيان، البحر المحيط، 185/10.

على اللفظ باعتبار صفة يصبح اتصافه بها، وأما العطف على المعنى فهو تأويل الكلام على بعضه بكلام آخر يصح معه العطف [1].

ومن العطف على التوهم حملَ الخليلُ(ت170هـ)، ونقل عنه سيبويه(ت180هـ) – جزمَ (أكن) في قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ (المنافقون: 10)، على توهم أن الفعل (أصَّدَّق) مجرد عن الفاء وهو مجزوم على معنى: (لولا أخرتني)، أو: إنْ أخرتني أصدقْ وأكن، لذا قال سيبويه (ت180هـ): "لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"[2].

ومنهم من جعل العطف على المحل والعطف على التوهم بمعنى واحد؛ أي: العطف على الموضع أو المحل [3]، ومرادهم به: العطف الملحوظ فيه المعنى؛ لأن معنى الآية السابقة: أخرني أصدق [4]، وهو المعنى ذاته الذي تقدم عند سيبويه (ت180هـ) في الآية السابقة.

وبعيداً عن قياس هذا العطف من عدمه؛ إذ إنه ليس محل دراستنا، ولما في هذا الموضوع من أبحاث مستفيضة؛ فإن ما يُعنى في هذا البحث هو مدى استعمال النحاة لهذا المصطلح أو التعبير الإعرابي لشواهد القرآن الكريم، وتعيين اللفظ المراعي لمقام التأدب مع القرآن الكريم.

لذا فإن إطلاق العطف على التوهم في شواهد مختلفة، بما في ذلك القرآن الكريم–قد ذكره بعض النحاة؛ كسيبويه (ت180هـ) [5]، والفراء (ت207هـ) [6].

---

(1) ينظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد، 1248/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 101/3.

(3) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 109/2، 286/4.

(4) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، 443/3.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب، 221/4.

(6) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 220/1.

وسكت عنه آخرون، وعبروا بـ(الحمل على المعنى)، أو (العطف على المعنى) أو (العطف على الموضع)، و(العطف على المحل)؛ كالمبرد (ت285) [1]، وأبي علي الفارسي (ت377هـ) [2]، وابن جني (ت392هـ) [3]، والزمخشري (ت:538هـ) [4].

بينما صرح آخرون بعدم حمل شيء من القرآن الكريم عليه؛ أي: على العطف على التوهم؛ كأبي جعفر النحاس (ت338هـ) [5]، وأبي حيان الأندلسي (ت754هـ) [6]، وصرّح بعضهم بحمله عليه مع الاحتراس من لفظ التوهم؛ مراعاة للأدب مع القرآن الكريم؛ إذ لا يقال: (على التوهم)، بل (على المعنى)؛ كابن هشام (ت761هـ) [7]، وعبد القادر البغدادي (ت1093هـ) [8]، وغيره من المعاصرين؛ كالحسون، وعباس حسن [9].

فإطلاق (العطف على التوهم) عند إعراب القرآن الكريم–مشكلٌ؛ لمنافاة الأدب مع كلام الله تعالى، ولما قد يتبادر إلى ذهن المتعلم، ومَنْ لم يدرك مقصود اللفظ–حقيقةُ التوهم والخطأ، وليس الأمر كذلك. وقد اعتذر أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) لسيبويه(ت180هـ) في نقله هذا اللفظ، فقال: "ولا يريد سيبويه التوهم حقيقة؛ إذ يستحيل على الله تعالى، وإنما يريد أنه لم يتبع الثاني الأول في الإعراب، وكأنه غلط في أن ذكر الناصب ومقصوده الرافع ومراعاته"[10].

---

(1) ينظر: المبرد، المقتضب، 371/4.
(2) ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 400/2، 43/3.
(3) ينظر: ابن جني، الخصائص، 426/2.
(4) ينظر: الزمخشري، الكشاف، 544/4.
(5) ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 163/1.
(6) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، 271/4، 272.
(7) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص553.
(8) ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 158/4.
(9) ينظر: خليل الحسون، النحويون والقرآن الكريم، 191.
(10) سيبويه، الكتاب، 101/3.

حمْلُ أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) لما أطلقه سيبويه (180هـ) على غير القصد- لا يرفع الإشكال؛ لأنَّ الأصل أن يُنزه القرآنُ الكريم عن الألفاظ التي توحي للمتلقي بخلاف ما عليه القرآن الكريم من الكمال والقدر. وهذا الذي دفع ابن هشام (ت745هـ) وغيره ممن سبق ذكرهم إلى التفريق بين إعراب القرآن الكريم وإعراب دونه من كلام البشر؛ فأطلق (العطف على التوهم) فيما يتعلق بكلام البشر، وأطلق (العطف على المعنى، أو على المحل) فيما له صلة بكلام الله تعالى؛ مراعاة للأدب [1]. والأيسرُ أن يُحمل الكل على العطف على المعنى أو المحل، دو تفريق؛ جمعاً بين التأدب واليسر، كما صنع بعض مَن تقدم ذكرهم.

مما تقدم تبين أن من النحاة من نزَّه القرآن الكريم عن (العطف على التوهم) ومنع أن يكون في القرآن ذلك، ومنهم من اعتبر وجوده، لكنه راعى التأدب مع القرآن، فعدل في إعرابه عن لفظ (التوهم)؛ تأدباً.

المقترح:

يقترحُ الباحثان أن يستعمل الشُّراح والكُتَّاب والمعربون في إعرابهم ما يسمى بـ(العطف على التوهم) عند مَن يراه في القرآن الكريم-عبارةَ: (**العطف على المعنى أو المحل**)؛ تجوزاً، وله في ذلك سلف من النحاة.

المطلب الثالث: يتضمن الحروف:

المحور الأول: (لام) الأمر، و(لا) النهي:

تدخل (اللام) على الفعل الدال على المستقبل وتفيد الأمر، فتجزم الفعل، كقوله تعالى: ﴿ **لِيُنفِقْ ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ** ﴾ (الطلاق: 7)[2]. فإن كان فاعل الفعل هو الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿ **لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ** ﴾ (الزخرف: 77)، ونحو ذلك، فقول المعرِب: لام الأمر؛ منافٍ للأدب معه سبحانه.

(1) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص553، السيوطي، همع الهوامع، 231/3.

(2) ينظر: الزجاجي، اللامات، ص92، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص110.

وبنحو ذلك (لا) التي تأتي للنهي، فتجزم الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿ لَا تَحْزَنْ ﴾ (التوبة: 40)[1]، فإن قول المعرِب: لا النهي أو الناهية فيما إذا كان فاعل الفعل هو الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُخْزِنَا ﴾ آل عمران: ١٩٤، فإن ذلك منافٍ للأدب معه سبحانه أيضاً، ولذا فإن للنحاة مسلكين في تسمية هذه (اللام)، و(لا)، وهما:

الأول: (لام) الأمر، (لا) في النهي، وهو مسلك أكثر النحاة، كما صرح بذلك أبو حيان (ت745هـ)[2]؛ فنجد النحاس (ت338هـ)، وابن جني (ت392هـ) عند تعداد حروف الجزم يذكران (لام) الأمر و(لا) في النهي[3]، ويمثل الراغب الأصفهاني (ت502هـ) لـ(لام) الأمر، بقوله تعالى: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ (الزخرف: 77)، دون الإشارة إلى الدعاء أو الطلب[4]، وغيرهما[5]، وهو مسلك بعض المعاصرين أيضاً[6].

فغلَّبَ أصحاب هذا المسلك هذه التسمية وإن دلت على الأمر أو الدعاء؛ لأن الأمر هو الأصل، قال ابن مالك (ت672هـ): "والنحويون يسمونها (لام) الأمر؛ لأنَّه الأصل فيها"[7]، ولعله يريد أكثر النحاة، وليس عامتهم، كما سيأتي. وبنحو هذا التعليل يمكن أن يقال في (لا) النهي.

---

(1) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 62/4.

(2) ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1855/4.

(3) ينظر: النحاس، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، ص65، ابن جني، اللمع في العربية، ص132.

(4) ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص756.

(5) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 157/2، السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 37/1، السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص111، أمالي ابن الحاجب، 621/2.

(6) ينظر: أحمد بن محمد الخراط، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، 1162/3، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1426هـ.

(7) ابن مالك، شرح التسهيل، ص235.

الثاني: (لام) الطلب، (لا) الطلبية، أو **(لام) الدعاء، (لا) في الدعاء**، فإن أضيف إلى (الطلب) دخل فيه الأمر والدعاء والنهي، وإن أضيف إلى (الدعاء) فهو مختص بما هو من الأدنى إلى الأعلى، وما كان في حق الله تعالى من باب أولى، وهو مسلك بعض النحاة، كسيبويه (ت180هـ)[1]، وابن السراج (ت316)[2]، وابن مالك (ت672هـ)[3]، ومن جاء بعده، كابن آجُرُوم (ت723هـ)[4]، وأبي حيان (ت745هـ)[5]، وأبي محمد المرادي (ت749هـ)[6]، وابن هشام (ت761هـ)[7]، وناظر الجيش (ت778هـ)[8]، وغيرهم، قال المرادي (ت749هـ): "وهي لام الأمر، والأولى أن يقال: لام الطلب؛ ليشمل: الأمر، نحو: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ (الطلاق: 7)، والدعاء، نحو: ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ الزخرف: ٧٧"[9]، وفي (لا) الطلبية قال ابن مالك (ت672هـ): "من عوامل الجزم: (لا) الطلبية وهي الدالة على النهي عن الفعل، ... أو الدعاء"[10].

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 8/3.

(2) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 157/2، 176.

(3) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 62/4، 75.

(4) ينظر: محمد ابن آجروم، متن الآجرومية، ص110.

(5) ينظر: أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، 101/1.

(6) ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص300.

(7) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص295.

(8) ينظر: محمد بن يوسف (ناظر الجيش)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 4300/9.

(9) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص110.

(10) ابن مالك، شرح التسهيل، 62/4.

وهو مسلك كثير من المعاصرين أيضاً؛ إذ عبر بعضهم بـ (حرف دعاء) أو (لام) الدعاء، و(لا) الطلب أو الدعاء؛ تأدباً مع الله [1].

المقترح:

يقترحُ الباحثان أن يستعمل الشُّراح والكُتَّاب والمعربون تسمية: **(لام) الطلب**، دون أن يقال: (لام) الأمر. وأن يُستعمل تسمية: **(لا) الطلبية**، دون أن يقال: (لا) الناهية.

المحور الثاني: الحرف الزائد في القرآن الكريم:

قد تُزاد بعض حروف المعاني في الكلام، كورودِ بعضها في القرآن الكريم؛ لغرض بلاغي –على خلاف بين العلماء في تسميته زائداً–[2]؛ فمن ذلك مجيء (الكاف) زائدة للتأكيد في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى: 11)[3]، ومجيء (لا)

(1) ينظر: محمود صافي، الجدول في إعراب القرآن، 267/4، عبد الرحمن العاصمي النجدي، حاشية الآجرومية، ص53، الغلاييني، جامع الدروس العربية، 186/2، عبد العزيز الجهني، إعراب أسماء الله تعالى وصفاته وما يتعلق بذاته عز وجل ضوابط وآداب، ص85.

(2) نقل الزركشي الخلاف بين العلماء في حكم إطلاق الزائد في القرآن الكريم؛ فأجازه قوم؛ لأنَّ القرآن نزل بلغة العرب، وفيها الحذف للاختصار والتخفيف، ويقابله الزيادة للتوطئة والتوكيد، ومنعه آخرون؛ لأنَّ هذه الألفاظ المحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعانٍ تخصها فلا يحكم عليها بالزيادة. ثم قال: "والتحقيق أنه إن أريد بالزيادة إثبات معنى لا حاجة إليه فباطل؛ لأنه عبث، فتعين أن إلينا به حاجة، لكن الحاجات إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقاصد؛ فليست الحاجة إلى اللفظ الذي زيد عندها ولا زيادة كالحاجة إلى الألفاظ التي رأوها مزيدة عليه، وبه يرتفع الخلاف". الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 305/1، وينظر: 72/3-74.

(3) ينظر: المبرد، المقتضب، 418/4، ابن جني، سر صناعة الإعراب، 300/1، ابن يعيش، شرح المفصل، 523/4.

زائدة لتأكيد الجحد وعدم الامتثال في قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ (الأعراف: 12)[1]، وغير ذلك من التوجيهات التي ذكرها العلماء لزيادة (لا)[2].

ويعبر عنه بعض النحاة بـ (حرف زائد)، أو (زائد مؤكد)؛ لكونه يعطي الكلام تقوية وتأكيداً[3]، أو (حرف لغو)، وهو استعمال البصريين[4]، قال سيبويه (ت180هـ) في (ما) من قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ (النساء: 155): "وهي لغوٌ؛ في أنها لم تحدث-إذ جاءت- شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام"[5]. ولا يراد بإطلاق الزائد أو اللغو عدم الفائدة، وإنما لفائدة، كما تقدم من كلام سيبويه (ت180هـ) من أن (ما) في الآية السابقة لتوكيد الكلام[6]، فعُلم أن "مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى"[7].

(1) ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص154.

(2) ينظر: تاج القراء محمود الكرماني، البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، ص117، ابن يعيش، شرح المفصل، 75/5.

(3) ينظر: الجرجاوي، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص172.

(4) ينظر: المبرد، المقتضب، 48/1، 418/4، ابن السراج، الأصول، 237/1، النحاس، إعراب القرآن، 80/3، شرح كتاب سيبويه، 23/3.

(5) سيبويه، الكتاب، 221/4.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب، 221/4.

(7) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 72/3.

ويعبر آخرون بـ (صلة)؛ "لكونه يتَوَصَّل به إلى نيل غرض صحيح كتحسين الكلام وتزيينه"[1]، أو (زائد صلة) [2]، وهو استعمال الكوفيين [3]، قال الزركشي: "واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة من عبارة الكوفيين"[4].

فتبين مما سبق أن للزائد في القرآن عند النحاة تعبيرين:

الأول: تعبير مطلق؛ كقولهم: (زائد)، (لغو)، (صلة).

الثاني: تعبير مقيد؛ كقولهم: (زائد للتأكيد)، (زائد صلة)، (صلة زائدة) [5].

فإذا ما عُرضتِ الألفاظُ السابقة مما ورد في سياق الأدب مع الله تعالى؛ أمكن رد ما أشار من الألفاظ إلى الزيادة أو اللغو، وقبول ما دون ذلك؛ لأن التعبير بـ(الزائد) أو بـ(اللغو) على بعض ما في القرآن الكريم- مما قد يشير إلى الذهن بعدم الفائدة منه، حتى وإن عُلمَ أن علامة الزائد: بقاء المعنى بحذفه وعدم إخلاله، لا أنه لا فائدة منه [6].

لذا قال الزركشي(ت794هـ) بعد أن نقل استعمال (لغو): "والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى"[7]، وقال في استعمال (ما): "المؤكد للفظ، ويسميه بعضهم (صلة)، وبعضهم (زائدة)، والأول أولى؛ لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى"[8]. ونبّه إليه زين الدين شعبان الآثاري (ت828هـ) في ألفيته بقوله:

---

(1) الجرجاوي، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص172.

(2) ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص154.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن، 172/1، 255/3.

(4) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 72/3.

(5) ينظر: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص87.

(6) ينظر: المبرد، المقتضب، 48/1، الأزهري، تهذيب اللغة، 249/15، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 305/1.

(7) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 72/3.

(8) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 409/4.

"وحيثُما قيل: (الكتاب)، انهضْ إليه كتـابُ ربي لا كتـابُ سـيبويـه

لأنـه بكـل شـيء شـاهـد ولا تـقـل: ذا الحـرف مـنـه زائـدَ

بـل هـو توكيـدٌ لمعـنىً للّفـظ في آيـاتـه

وقال الجرجاوي (ت905هـ) في أوجه استعمال (ما): "والوجه الخامس: زائدة، وتسمى هي وغيرها من الحروف الزوائد (صلةً وتأكيدًا) في اصطلاح المعربين؛ فرارًا من أن يتبادر إلى الذهن أن الزائدَ لا معنى له، والحامل على هذه التسمية خصوص المقام القرآني، والتعميم لطرد الباب وقطع المادة"[2].

وعليه فإنَّ كثيرًا من النحاة قد راعى مقام التأدب مع ما يتعلق بالذات الإلهية عند إعراب ما يُسمى عند آخرين بالحرف الزائد. كما أن مِن العلماء مَن شدَّد في ذلك.

المقترح:

يقترحُ الباحثان أن يستعمل الشُّراح والكُتَّاب والمعربون في إعرابهم ما يسمى بالحرف الزائد في القرآن الكريم-عبارةَ: **حرف صلة وتأكيد**، ولا يُعبر عنه بالزائد[3].

(1) زين الدين شعبان الآثاري، ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، ص109.

(2) الجرجاوي، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص157.

(3) وهكذا يُجتَنب ما يسِمُه بعضهم عند الإعراب بالزيادة مما اتصل بأسماء الله تعالى أو بكلامه (القرآن الكريم).

الخاتمة: فيها النتائج والتوصيات:

مما تقدم نتوصل إلى النتائج التالية:

- اختلفت ألفاظ النحاة وعباراتهم الإعرابية فيما له صلة بالذات الإلهية والقرآن الكريم؛ فمنهم مَن استعمل ما يوافق التأدب، ومنهم من تجاوز في ذلك؛ حملاً للإعراب على اللفظ، وهو ما لم يختره الباحثان؛ لبقاء الإشكال.
- وقف الباحثان على أشهر الألفاظ الإعرابية والمصطلحات النحوية؛ أُجملتْ في تسعة مواضع، موزعة بين الأسماء والأفعال، والحروف؛ أربعة للأسماء؛ اقترح–مراعاة للأدب– عبارة: مرفوع لما لم يسم فاعله، واختير المنصوب على التعظيم أو المدح، وبدل مطابق، وثلاثة للأفعال؛ اختير فعل الطلب والدعاء، والماضي الدال على الاستمرار، والعطف على المعنى أو المحل، وموضعان للحروف؛ اختير لام الطلب ولا الطلبية، حرف صلة للتأكيد؛ فيما عرف بالزائد.
- اقترح الباحثان –فيما تباينت أقوالهم فيه– اعتمادَ ما وافق التأدب مع الذات الإلهية مما اختاره بعض النحاة، مع تعديل في بعض العبارات.
- حملُ الإعرابِ على اللفظ لا يرفع الإشكال؛ لإن إطلاق تلك العبارات مما يلبس على المبتدئ والمتعلم، وقد أمكن العدول إلى عبارات أكثر تأدباً؛ فكان تجنب المشكل أولى.

وبناءً على ذلك؛ فإن الباحثين يوصيان باعتماد المقترحات السابقة في التصنيف والتعليم والإعراب؛ لما له من دور في إزالة اللبس عند إعراب ما له صلة بالذات الإلهية والقرآن الكريم.

ويوصيان–أيضاً–باستقراء المواضع في أبواب النحو التي يلج منها اللبس ذاته؛ إذ إن البحث قد اقتصر على ما اشتهر وبرز على ألسنة الدارسين والمعربين.

المصادر:

الآثاري، زين الدين شعبان، ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، تحقيق: زهير زاهد، هلال ناجي، مكتبة النهضة العربية، 1407هـ، ط1.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد (ت: 606 هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1420 هـ، ط1.

ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود (ت: 723هـ)، متن الآجرومية، دار الصميعي، 1419هـ.

الأزهري، محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م، ط1.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (ت: 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، 1419هـ، ط1.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الفكر – دمشق.

الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم (ت: 328هـ)، الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1407 هـ.

الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، 1422هـ، ط1.

بخيت، مصطفى، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، دار البصائر، القاهرة، 2012م، ط1.

البغدادي، عبد القادر (ت: 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ، ط1.

التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس (ت: نحو 400هـ)، البصائر والذخائر، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت، 1408هـ، ط1.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت291هـ)، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، 20/1، مصر، ط2.

الجرجاويّ، خالد بن عبد الله (ت: 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ، ط1.

الجرجاوي، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، 1996م، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث، 1373هـ، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، عالم الكتب المصرية، تحقيق: محمد النجار،1371هـ.

الجهني، عبد العزيز، إعراب أسماء الله تعالى وصفاته وما يتعلق بذاته عز وجل ضوابط وآداب، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، س1، ع2، 2001م.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، (ت: 646هـ)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح، دار الجيل، بيروت، 1409هـ.

حسن، عباس، (ت: 1398هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، ط15.

الحسون، خليل بنيان، النحويون والقرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن.

أبو حيان، محمد بن يوسف (ت: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت: 745 هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1418هـ، ط1.

خالويه، الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار الكتب المصرية، 1941م.

الخراط، أحمد بن محمد، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1426هـ.

دعكور، نديم، القواعد التطبيقية في اللغة العربية، مؤسسة بحسون، بيروت، 1998م، ط2.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (ت: 276هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف، 1999م، ط1.

الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت: 502هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، 1412هـ، ط1.

الرجراجي، أبو عبد الله الحسين بن علي بن طلحة (ت: 899هـ)، رَفْعُ النِّقَابِ عَن تنقِيح الشّهابِ، تحقيق: د. أَحْمَد بن محمَّد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، 1425 هـ، ط1.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، (ت: 337هـ)، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، 1405هـ، ط2.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، 1376هـ، ط1.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت: 538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي– بيروت، 1407هـ، ط3.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م، ط3.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 581هـ)، نتائج الفكر في النَّحو، دار الكتب العلمية – بيروت، 1412هـ، ط1.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ، ط2.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م، ط1.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، (ت: 542هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ، ط1.

صافي، محمود بن عبد الرحيم (ت: 1376هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، مؤسسة الإيمان، بيروت، 1418هـ، ط4.

ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع (ت: 720هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1424هـ، ط1.

الصبان، محمد بن علي (ت: 1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1417هـ، ط1.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت: 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ، ط1.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: 616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، 1406هـ، ط1.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت: 1364هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1414هـ، ط28.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: 377هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض القوزي، 1410هـ، ط1.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: 377هـ)، المسائل الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1407هـ، ط1.

الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: 377هـ)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، 1413هـ، ط2.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور (ت: 207هـ)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ، ط3.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو (ت: 170هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوي، 1416هـ، ط5.

الفقراء، سيف الدين الفقراء، العطف على التوهم بين أصلة القاعدة وتطويع الشاهد، مجلة المنارة، ج13، ع1، 2006م.

القُوجَوي، محمد بن مصطفى (ت: 950 هـ)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر، بيروت، 1416هـ، ط1.

القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1401هـ.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت: 751هـ)، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت.

الكرماني، محمود بن حمزة بن نصر، ويعرف بتاج القراء (ت: نحو 505هـ)، البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مراجعة: أحمد عبد التواب عوض، دار النشر: دار الفضيلة.

اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ، ط1.

ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410هـ، ط1.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت: 672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ط1.

المبرد، محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف مصر، 1415هـ، ط3.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ (ت: 749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ، ط1.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (ت: 749هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، 1428هـ، ط1.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف، (ت: 778هـ)، شرح التسهيل المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، دار السلام، مصر، 1428هـ، ط1.

النَّحَّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت،1421 هـ، ط1.

النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: 338هـ)، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر، 1425 هـ، ط1.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، 1985م، ط6.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس (ت: 381هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، 1420هـ، ط1.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش (ت: 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ط1.

References:

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf (d. 745 AH). Al-tadhyīl wa al-takmīl fī sharḥ kitāb al-tashīl [Supplement and Completion in Explaining al-Tashīl]. Damascus: Dār al-Qalam, 1422 AH, 1st ed., ed. Ḥasan Hindāwī.

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf ibn ʿAlī ibn Yūsuf. *Irtišāf al-ḍarb min lisān al-ʿarab* [Sipping from the Tongue of the Arabs]. Edited

by Rajab ʿUthmān Muḥammad. 1st ed. Cairo: Maktabat al-Khānajī, 1418 AH.

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. *Al-Baḥr al-muḥīṭ fī al-tafsīr* [The Comprehensive Ocean in Exegesis]. Edited by Ṣidqī Muḥammad Jamīl. Beirut: Dār al-Fikr, 1420 AH.

Al-ʿAkbarī, Abū al-Baqāʾ ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn ibn ʿAbd Allāh (d. 616 AH). *Al-Tabyīn ʿan madhāhib al-naḥwiyyīn al-baṣriyyīn wa al-kūfiyyīn*. Edited by ʿAbd al-Raḥmān al-ʿUthaymīn. Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1st ed., 1406 AH.

Al-Anbārī, Abū al-Barakāt ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Abī Saʿīd. Al-inṣāf fī masāʾil al-khilāf bayn al-naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa al-Kūfiyyīn [Equity in the Disputed Issues between Basran and Kufan Grammarians]. Damascus: Dār al-Fikr, n.d.

Al-Anbārī, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Qāsim (d. 328 AH). Al-aḍdād [The Book of Contronyms]. Beirut: Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, 1407 AH, ed. Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm.

Al-Ashmūnī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿĪsā (d. 900 AH). Sharḥ al-Ashmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik [Al-Ashmūnī's Commentary on Ibn Mālik's Alfiyyah]. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1419 AH, 1st ed.

Al-Ātharī, Zayn al-Dīn Shaʿbān. Al-alfiyyah al-Āthariyyah (Kifāyat al-ghulām fī iʿrāb al-kalām) [The Athariyyah Poem: The Sufficiency of the Student in Arabic Parsing]. Beirut: Maktabat al-Nahḍah al-ʿArabiyyah, 1407 AH, 1st ed.

Al-Azharī, Muḥammad ibn Aḥmad (d. 370 AH). Tahdhīb al-lughah [Refinement of the Language]. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, 2001 CE, 1st ed., ed. Muḥammad ʿAwaḍ Murʿib.

Al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir (d. 1093 AH). Khizānat al-adab wa lub lubāb lisān al-ʿArab [The Treasury of Literature and the Core of the Arabic Tongue]. Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1418 AH, 1st ed., ed. ʿAbd al-Salām Hārūn.

Al-Dīnawarī, ʿAbd Allāh ibn Muslim Ibn Qutaybah. *Taʾwīl mushkil al-Qurʾān* [Interpretation of Ambiguous Qurʾānic Expressions]. Edited by Ibrāhīm Shams al-Dīn. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, n.d.

Al-Farāhīdī, Abū ʿAbd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad ibn ʿAmr (d. 170 AH). *Al-Jumal fī al-naḥw*. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwī. 5th ed., 1416 AH.

Al-Fārisī, Abū ʿAlī al-Ḥasan ibn Aḥmad ibn ʿAbd al-Ghaffār (d. 377 AH). *Al-Taʿlīqah ʿalā kitāb Sībawayh*. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwī. 1st ed., 1410 AH.

Al-Fārisī, Abū ʿAlī al-Ḥasan ibn Aḥmad ibn ʿAbd al-Ghaffār (d. 377 AH). *Al-Masāʾil al-Ḥalabiyyāt*. Edited by Ḥasan Hindāwī. Damascus: Dār al-Qalam, 1st ed., 1407 AH.

Al-Fārisī, Abū ʿAlī al-Ḥasan ibn Aḥmad ibn ʿAbd al-Ghaffār (d. 377 AH). *Al-Ḥujjah li al-qurrāʾ al-sabʿah*. Edited by Badr al-Dīn Qahwajī and Bashīr Juwijjābī. Damascus: Dār al-Maʾmūn li al-Turāth, 2nd ed., 1413 AH.

Al-Farrāʾ, Abū Zakariyyā Yaḥyā ibn Ziyād ibn ʿAbd Allāh ibn Manẓūr (d. 207 AH). *Maʿānī al-Qurʾān*. Beirut: ʿĀlam al-Kutub, 3rd ed., 1403 AH.

Al-Fuqarāʾ, Sayf al-Dīn al-Fuqarāʾ. "Al-ʿAṭf ʿalā al-tawahhum bayna aṣālat al-qāʿidah wa taṭwīʿ al-shāhid." *Majallat al-Manārah* 13, no. 1 (2006).

Al-Ghalāyīnī, Muṣṭafā ibn Muḥammad Salīm (d. 1364 AH). *Jāmiʿ al-durūs al-ʿarabiyyah*. Ṣaydā–Beirut: Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah, 28th ed., 1414 AH.

Al-Ḥassūn, Khalīl Banyān. *Al-Naḥwiyyūn wa al-Qurʾān al-Karīm* [The Grammarians and the Noble Qurʾān]. ʿAmmān: Maktabat al-Risālah al-Ḥadīthah, n.d.

Al-Juhanī, ʿAbd al-ʿAzīz. "Iʿrāb asmāʾ Allāh taʿālā wa ṣifātihi wa mā yataʿallaq bi-dhātihi ʿazza wa jall: ḍawābiṭ wa ādāb" [Parsing of the Names and Attributes of Allah]. *Majallat al-Dirāsāt al-Lughawiyyah wa al-Adabiyyah* 1, no. 2 (2001).

Al-Jurjāwī, Khālid ibn ʿAbd Allāh ibn Abī Bakr ibn Muḥammad. *Mawṣil al-ṭullāb ilā qawāʿid al-iʿrāb* [Guide for Students to the Rules of Parsing]. Edited by ʿAbd al-Karīm Mujāhid. 1st ed. Beirut: al-Risālah, 1996 CE.

Al-Jurjāwī, Khālid ibn ʿAbd Allāh. *Sharḥ al-taṣrīḥ ʿalā al-tawḍīḥ aw al-taṣrīḥ bi-maḍmūn al-tawḍīḥ fī al-naḥw* [Explanation of "al-Tawḍīḥ" in Grammar]. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1421 AH.

Al-Khaṭṭāṭ, Aḥmad ibn Muḥammad. *Al-Mujtabā min mushkil iʿrāb al-Qurʾān* [Selections from the Difficult Parsing of the Qurʾān]. Al-Madīnah al-Munawwarah: King Fahd Complex for the Printing of the Holy Qurʾān, 1426 AH.

Al-Kirmānī, Maḥmūd ibn Ḥamzah ibn Naṣr (Tāj al-Qurrāʾ) (d. ca. 505 AH). *Al-Burhān fī tawjīh mutashābih al-Qurʾān limā fīhi min al-ḥujjah wa al-bayān*. Edited by ʿAbd al-Qādir Aḥmad ʿAṭā, revised by Aḥmad ʿAbd al-Tawwāb ʿAwaḍ. Riyadh: Dār al-Faḍīlah, n.d.

Al-Lubdī, Muḥammad Samīr. *Muʿjam al-muṣṭalaḥāt al-naḥwiyyah wa al-ṣarfiyyah*. Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1st ed., 1405 AH.

Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd (d. 285 AH). *Al-Muqtaḍab*. Edited by Muḥammad ʿUḍaymah. Cairo: Lajnat Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī, Wizārat al-Awqāf, 3rd ed., 1415 AH.

Al-Murādī, Abū Muḥammad Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim ibn ʿAbd Allāh ibn ʿAlī (d. 749 AH). *Al-Jinā al-dānī fī ḥurūf al-maʿānī*. Edited by Fakhr al-Dīn Qabāwah. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1413 AH.

Al-Murādī, Abū Muḥammad Ḥasan ibn Qāsim (d. 749 AH). *Tawḍīḥ al-maqāṣid wa al-masālik bi-sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik*. Edited by ʿAbd al-Raḥmān ʿAlī Sulaymān. Beirut: Dār al-Fikr, 1st ed., 1428 AH.

Al-Naḥḥās, Abū Jaʿfar Aḥmad ibn Muḥammad (d. 338 AH). *Iʿrāb al-Qurʾān.* Edited by ʿAbd al-Munʿim Khalīl. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1421 AH.

Al-Naḥḥās, Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismāʿīl (d. 338 AH). *ʿUmdat al-kitāb.* Edited by Bassām ʿAbd al-Wahhāb al-Jābī. Beirut: Dār Ibn Ḥazm – al-Jiffān wa al-Jābī, 1st ed., 1425 AH.

Al-Qūjawī, Muḥammad ibn Muṣṭafā (d. 950 AH). *Sharḥ qawāʿid al-iʿrāb li Ibn Hishām*. Edited by Ismāʿīl Marwah. Beirut: Dār al-Fikr, 1st ed., 1416 AH.

Al-Qūzī, ʿAwaḍ Ḥamd. *Al-Muṣṭalaḥ al-naḥwī: nashʾatuhu wa taṭawwuruhu ḥattā awākhir al-qarn al-thālith al-hijrī.* Riyadh: ʿImādat Shuʾūn al-Maktabāt, Jāmiʿat al-Riyāḍ, 1401 AH.

Al-Rāghib al-Aṣfahānī, al-Ḥusayn ibn Muḥammad. *Al-Mufradāt fī gharīb al-Qurʾān* [Lexicon of Uncommon Qurʾānic Terms]. Edited by Ṣafwān ʿAdnān al-Dāwūdī. 1st ed. Damascus: Dār al-Qalam / al-Dār al-Shāmiyyah, 1412 AH.

Al-Rājihī, ʿAbdah. *Al-Taṭbīq al-naḥwī* [Applied Syntax]. 1st ed. Riyadh: Maktabat al-Maʿārif, 1999 CE.

Al-Rajrajī, al-Ḥusayn ibn ʿAlī ibn Ṭalḥah. *Rafʿ al-niqāb ʿan tanqīḥ al-shihāb* [Unveiling "Tanqīḥ al-Shihāb"]. Edited by Aḥmad ibn Muḥammad al-Sarraḥ. 1st ed. Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1425 AH.

Al-Ṣabbān, Muḥammad ibn ʿAlī. *Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalā sharḥ al-Ashmūnī li-Alfiyyat Ibn Mālik* [Al-Ṣabbān's Marginal Notes on al-Ashmūnī's Commentary on Ibn Mālik's Alfiyyah]. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1417 AH.

Al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh. *Sharḥ kitāb Sībawayh* [Commentary on Sībawayh's Book]. Edited by Aḥmad Ḥasan Mahdalī. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 2008 CE.

Al-Suhaylī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh. *Natāʾij al-fikr fī al-naḥw* [The Results of Reflection on Grammar]. 1st ed. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1412 AH.

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān. *Hamaʿ al-hawāmiʿ fī sharḥ jamʿ al-jawāmiʿ* [The Overflow of Collections: Commentary on "Jamʿ al-Jawāmiʿ"]. Cairo: al-Maktabah al-Tawfīqiyyah, n.d.

Al-Tawḥīdī, Abū Ḥayyān ʿAlī ibn Muḥammad ibn al-ʿAbbās. *Al-Baṣāʾir wa al-dhakhāʾir* [Insights and Treasures]. Edited by Widad al-Qāḍī. 1st ed. Beirut: Dār Ṣādir, 1408 AH.

Al-Zajjājī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Isḥāq. *Al-Lāmāt* [The Lām Letters]. Edited by Māzin al-Mubārak. 2nd ed. Damascus: Dār al-Fikr, 1405 AH.

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿUmar. *Al-Kashshāf ʿan ḥaqāʾiq ghawāmiḍ al-tanzīl* [The Revealer of the Secrets of Revelation]. 3rd ed. Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, 1407 AH.

Al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh. *Al-Burhān fī ʿulūm al-Qurʾān* [The Proof in Qurʾānic Sciences]. Edited by Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm. 1st ed. Cairo: Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyyah, 1376 AH.

Bakhīt, Muṣṭafā. Athar al-ʿaqīdah wa ʿilm al-kalām fī al-naḥw al-ʿArabī [The Impact of Creed and Kalam on Arabic Grammar]. Cairo: Dār al-Baṣāʾir, 2012 CE, 1st ed.

Daʿkūr, Nadīm. *Al-Qawāʿid al-taṭbīqiyyah fī al-lughah al-ʿarabiyyah* [Applied Grammar in Arabic]. 2nd ed. Beirut: Muʾassasat Baḥsūn, 1998 CE.

Ḥasan, ʿAbbās. *Al-Naḥw al-wāfī* [Comprehensive Grammar]. 15th ed. Cairo: Dār al-Maʿārif, n.d.

Ibn Ājurrūm, Muḥammad ibn Muḥammad ibn Dāwūd (d. 723 AH). Matn al-Ājurrūmiyyah [The Ajurrumiyyah Text]. Riyadh: Dār al-Ṣumayʿī, 1419 AH.

Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn Abū al-Saʿādāt al-Mubārak ibn Muḥammad ibn Muḥammad (d. 606 AH). Al-badīʿ fī ʿilm al-ʿArabiyyah [The Art of Eloquence in Arabic Studies]. Makkah: Jāmiʿat Umm al-Qurā, 1420 AH, 1st ed., ed. Fatḥī Aḥmad ʿAlī al-Dīn.

Ibn al-Ḥājib, ʿUthmān ibn ʿUmar ibn Abī Bakr. *Amālī Ibn al-Ḥājib* [The Dictations of Ibn al-Ḥājib]. Edited by Fakhr Ṣāliḥ. Beirut: Dār al-Jīl, 1409 AH.

Ibn al-Qayyim, Muḥammad ibn Abī Bakr ibn Ayyūb (d. 751 AH). *Badāʾiʿ al-fawāʾid*. Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī, n.d.

Ibn al-Ṣāʾigh, Muḥammad ibn Ḥasan ibn Sibāʿ. *Al-Lamḥah fī sharḥ al-mulḥah* [A Glance: Commentary on "al-Mulḥah"]. Edited by

Ibrāhīm ibn Sālim al-Ṣāʿidī. 1st ed. Al-Madīnah al-Munawwarah: Islamic University, 1424 AH.

Ibn al-Sarrāj, Muḥammad ibn Sahl. *Al-Uṣūl fī al-naḥw* [Principles of Grammar]. Edited by ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī. 3rd ed. Beirut: Muʾassasat al-Risālah, 1988 CE.

Ibn al-Shajarī, Hibat Allāh ibn ʿAlī. *Amālī Ibn al-Shajarī* [Lectures of Ibn al-Shajarī]. Edited by Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī. 1st ed. Cairo: Maktabat al-Khānajī, 1413 AH.

Ibn al-Warrāq, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn al-ʿAbbās (d. 381 AH). *ʿIlal al-naḥw.* Edited by Maḥmūd Jāsim Muḥammad al-Darwīsh. Riyadh: Maktabat al-Rushd, 1st ed., 1420 AH.

Ibn ʿAṭiyyah, Abū Muḥammad ʿAbd al-Ḥaqq ibn Ghālib al-Andalusī (d. 542 AH). *Al-Muḥarrar al-wajīz fī tafsīr al-kitāb al-ʿazīz*. Edited by ʿAbd al-Salām ʿAbd al-Shāfī Muḥammad. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 1422 AH.

Ibn Hishām, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad (d. 761 AH). *Awḍaḥ al-masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik.* Edited by Yūsuf al-Shaykh Muḥammad al-Biqāʿī. Beirut: Dār al-Fikr li al-Ṭibāʿah wa al-Nashr wa al-Tawzīʿ, n.d.

Ibn Hishām, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad (d. 761 AH). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb.* Edited by Māzin al-Mubārak and Muḥammad ʿAlī Ḥamd Allāh. Damascus: Dār al-Fikr, 6th ed., 1985 CE.

Ibn Hishām, ʿAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad (d. 761 AH). *Sharḥ shudhūr al-dhahab fī maʿrifat kalām al-ʿArab.* Edited by ʿAbd al-Ghanī al-Daqqār. Damascus: Al-Sharikah al-Muttaḥidah li al-Tawzīʿ, n.d.

Ibn Jinnī, ʿUthmān Abū al-Fatḥ. *Al-Khaṣāʾiṣ* [Linguistic Characteristics]. Edited by Muḥammad al-Najjār. Cairo: ʿĀlam al-Kutub al-Miṣriyyah, 1371 AH.

Ibn Jinnī, ʿUthmān Abū al-Fatḥ. *Al-Lumaʿ fī al-ʿarabiyyah* [The Lumʿa on Arabic Grammar]. Edited by Fāʾiz Fāris. Kuwait: Dār al-Kutub al-Thaqāfiyyah, n.d.

Ibn Jinnī, ʿUthmān Abū al-Fatḥ. *Al-Munṣif sharḥ kitāb al-taṣrīf li-Abī ʿUthmān al-Māzinī* [Commentary on al-Māzinī's "Kitāb al-Taṣrīf"]. 1st ed. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth, 1373 AH.

Ibn Mālik, Abū ʿAbd Allāh Jamāl al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd Allāh (d. 672 AH). *Sharḥ tas-hīl al-fawāʾid*. Edited by ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid and Muḥammad Badawī al-Mukhtūn. Cairo: Hajr li al-Ṭibāʿah wa al-Nashr wa al-Tawzīʿ wa al-Iʿlān, 1st ed., 1410 AH.

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh (d. 672 AH). *Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah*. Edited by ʿAbd al-Munʿim Aḥmad Harīdī. Makkah: Jāmiʿat Umm al-Qurā, Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī, 1st ed.

Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh (d. 643 AH). *Sharḥ al-mufaṣṣal li al-Zamakhsharī.* Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, 1st ed., 2001 CE.

Khālawayh, al-Ḥusayn ibn Aḥmad. *Iʿrāb thalāthīn sūrah min al-Qurʾān al-Karīm* [Parsing of Thirty Surahs of the Qurʾān]. Cairo: Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, 1941 CE.

Nāẓir al-Jaysh, Muḥammad ibn Yūsuf (d. 778 AH). *Sharḥ al-tashīl al-musammā "Tamhīd al-qawāʿid bi-sharḥ tashīl al-fawāʾid."* Edited by ʿAlī Muḥammad Fākher. Cairo: Dār al-Salām, 1st ed., 1428 AH.

Ṣāfī, Maḥmūd ibn ʿAbd al-Raḥīm. *Al-Jadwal fī iʿrāb al-Qurʾān al-Karīm* [The Table of Qurʾānic Parsing]. 4th ed. Beirut: Muʾassasat al-Īmān, 1418 AH.

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar. *Al-Kitāb* [The Book]. Edited by ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn. 2nd ed. Cairo: Maktabat al-Khānajī, 1408 AH.

Thaʿlab, Aḥmad ibn Yaḥyā. *Majālis Thaʿlab* [Thaʿlab's Sessions]. Edited by ʿAbd al-Salām Hārūn. 2nd ed. Cairo: Dār al-Maʿārif, n.d.